A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

PCT/CTC/33/6
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 19 ديسمبر 2025

معاهدة التعاون بشأن البراءات
اللجنة المعنية بالتعاون التقني

الدورة الثالثة والثلاثون
جنيف، من 2 إلى 6 فبراير 2026

تمديد تعيين المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

1. عينت جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات (جمعية البراءات) كل الإدارات الدولية الحالية لمدة تنتهي في 31 ديسمبر 2027. وقبل انتهاء هذه المدة، سيتعيّن على جمعية البراءات أن تتخذ قرارا بشأن تمديد التعيين لكل إدارة من الإدارات الدولية الحالية التي تلتمس تمديد تعيينها، بعد استشارة هذه اللجنة (انظر المادتين 16(3)(هـ) و32 (3) من معاهدة البراءات). وترد في الوثيقة PCT/CTC/33/INF/1 معلومات عن هذه العملية ودور اللجنة فيها.

2. وفي 19 نوفمبر 2025، تقدّم المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي بطلبه لتمديد تعيينه، ويرد طلبه في مرفق هذه الوثيقة.

3. *إن اللجنة مدعوة إلى إسداء المشورة في هذا الأمر.*

[يلي ذلك المرفق]

طلب تمديد التعيين كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات

---

1 - معلومات عامة

(أ) اسم المكتب أو المنظمة الحكومية الدولية:

المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي

(ب) اسم المسؤول وتفاصيل الاتصال به لتقديم أي استفسارات بشأن هذا الطلب:

هنري كرو، رئيس إدارة معاهدة التعاون بشأن البراءات في المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي، hcrew@inapi.cl

(ج) التاريخ الذي تسلم فيه المدير العام طلب التعيين:

19 نوفمبر 2025

---

2 - متطلبات التعيين الدنيا

إضافة إلى التقرير السنوي عن نظام إدارة الجودة الذي أعده المكتب أو المنظمة لعام 2025 ("تقرير نظام إدارة الجودة"، https://www.wipo.int/en/web/pct-system/quality/authorities#CL)، وفقاً للفقرتين 31.21 و32.21 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي ("المبادئ التوجيهية")، يتعين على الإدارة أن تقدم المعلومات التالية.

1.2 - الكفاءات في مجال البحث والفحص

القاعدتان 1.36"1" و1.63"1": يجب أن يضم المكتب الوطني أو المنظمة الحكومية الدولية مائة موظف على الأقل يشتغلون طوال ساعات الدوام العادية، ويملكون المؤهلات التقنية اللازمة لإجراء البحوث والفحوص.

يقدم تقرير نظام إدارة الجودة معلومات من الإدارة بشأن البنية التحتية الموجودة لديها لضمان توفير كمية كافية من الموظفين المؤهلين تقنياً بموجب الفقرة 15.21"1" من المبادئ التوجيهية، وبشأن برامج التدريب والتطوير للموظفين المشاركين في عمليات البحث والفحص بموجب الفقرة 15.21"4". وتُدرج الإدارة أيضاً المعلومات التالية عن أعداد الموظفين المؤهلين لإجراء عمليات البحث والفحص.

الموظفون المؤهلون لإجراء البحث والفحص:

المجال التقني	العدد (بمعادل دوام كامل)	متوسط الخبرة كفاحص (بالسنوات)
الميكانيكا	25	10.3
الكهرباء/الإلكترونيات	14	8.5
المستحضرات الصيدلانية	24	12.6
الكيمياء	19	10.6
البيوتكنولوجيا	25	7.4
التصاميم الصناعية	5	17.7
المجموع	*112*	*10.4*

معلومات أخرى خلاف تقرير نظام إدارة الجودة والجدول أعلاه (اختيارية):

يوجد لدى المكتب خبراء داخليون وخارجيون مدربون ومؤهلون لإجراء عمليات البحث والفحص الخاصة بالطلبات. ويعمل الخبراء الخارجيون بشكل رئيسي على الطلبات الوطنية. ويركّز الخبراء من الموظفين على طلبات معاهدة البراءات في المرحلة الدولية، ويفحصون كذلك الطلبات الوطنية عند النظر في التوصية بمنح البراءة أو رفضها.

ويضم المعهد الوطني 107 متخصصين مؤهلين تأهيلاً عالياً لإجراء عمليات البحث والفحص في جميع المجالات التقنية المتعلقة بالميكانيكا والإلكترونيات والصيدلة والكيمياء والبيوتكنولوجيا، على النحو الموضح في الجدول أعلاه. ويضم مكتبنا أيضاً خمسة فاحصين متخصّصين في التصاميم الصناعية. وقد أتم أكثر من نصفهم دراسات عليا، سواءً بدرجة الماجستير أو الدكتوراه.

البرامج التدريبية

تتمثّل الخطوة الأولى في عملية توظيف موظفين جدد في تحديد الاحتياجات الموجودة ضمن المجالات التقنية ووضع توصيفات وظيفية. وبعد ذلك، تُوجه دعوة عامة لتقديم الطلبات، مع تحديد المؤهلات المطلوبة. وبعدها، يتم اختيار المرشحين. ويتلقى المرشحون تدريباً كاملاً ويخضعون لعملية اختيار من مرحلتين: مرحلة تعريفية أولية تركّز على توفير المعرفة العامة والخبرة في شؤون البراءات والملكية الصناعية؛ وتتضمن المرحلة الثانية التدريب نفسه. وخلال هذه الفترة، يعمل المرشحون تحت إشراف خبراء من المعهد الوطني، ويفحصون طلبات البراءات حقيقية. ويشرف على العملية برمتها رؤساء الأقسام التقنية في إدارة فحص البراءات، الذين يقيّمون أداء المرشحين وقدراتهم ويختارون من يستوفي متطلبات المعهد الوطني.

ويُعيّن لكل مرشح ناجح مدرّب يُشرف عليه ويُوجهه في صياغة تقاريره الأولى. وتستمر فترة التوجيه هذه لمدة عام، يتفاعل فيها مع مجموعة من المدربين في المجال التقني نفسه. ويُقيّم أداء الموظفين الجدد كل أربعة أشهر. وخلال عام أو أقل، يُمكن للمرشحين الذين يُظهِرون اكتسابهم للمهارات والقدرات اللازمة لكتابة تقارير البحث والفحص أن يبدؤوا العمل بشكل مستقل. ويكمن الهدف من هذه العملية في أن يكون جميع الخبراء الجدد، في غضون 18 شهراً، مستعدين لإجراء عمليات البحث والفحص دون إشراف من مدرب، وفقاً للقانون واللوائح والمبادئ التوجيهية.

وقد صُممت عملية التوظيف والتدريب بطريقة لا تؤثر على إنتاجية المكتب، ويتجلّى ذلك في الانخفاض السريع في متأخرات الطلبات المعلقة خلال السنوات الأخيرة.

2.2 - الحد الأدنى للوثائق - الإتاحة للاطلاع

القاعدتان 1.36"2" و1.63"2": يجب أن يتيح المكتب الوطني أو المنظمة الحكومية الدولية للاطلاع كجزء من الحد الأدنى لمجموعة الوثائق المشار إليه في القاعدة 34، وفقاً للمتطلبات المحددة في التعليمات الإدارية، أي براءة أصدرها أو طلب براءة نشره، وعند الاقتضاء، أي براءة أصدرها أو طلب براءة نشره أي سلف قانوني له.

وترد المتطلبات المحددة في التعليمات الإدارية في التعميم *C. PCT 1672*، المؤرخ 19 يونيو 2024.

فيما يخص الإتاحة للاطلاع كجزء من الحد الأدنى لمجموعة الوثائق المشار إليه في القاعدة 34، بالنسبة إلى البراءات الصادرة وطلبات البراءات المنشورة من قبل المكتب أو، حسب الاقتضاء، مكاتب الدول الأعضاء في المنظمة الحكومية الدولية وفقاً للتفاهم الذي اعتمدته جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات في الفقرة 8 من الوثيقة PCT/A/55/2، يكون التبليغ على النحو التالي:
إما:

☒ أن فرقة العمل المعنية بالحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة البراءات قد تحققت من إتاحة مجموعات وثائق البراءات قبل 1 نوفمبر 2025، وتشهد بأن المتطلبات قد استوفيت. وجرى نشر نطاق ونسق الوثائق التي أتاحتها الإدارة للاطلاع عليها في الجريدة الرسمية لمعاهدة البراءات في 23 أكتوبر 2025، على الرابط التالي: https://www.wipo.int/documents/d/pct-system/docs-en-official-notices-officialnotices.pdf#page=184.

أو:

☐ تقدم الإدارة تقريراً عن إتاحة مجموعة وثائق البراءات الخاصة بها، على أن يتضمن التقرير جدولاً زمنياً لإجراءات التحقق من الإتاحة الكاملة والإشهاد عليها من قبل فرقة العمل المعنية بالحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة البراءات. ويُرجى أيضاً تقديم تفاصيل ملف الإدارة مع أي روابط لازمة، حسب الاقتضاء.

3.2 - الحد الأدنى للوثائق - إمكانية النفاذ

القاعدتان 1.36"3" و1.63"3": يجب أن يكون في حوزة المكتب الوطني أو المنظمة الحكومية الدولية على الأقل الحد الأدنى لمجموعة الوثائق المشار إليه في القاعدة 34 أو أن يحافظ على إمكانية الحصول عليه لأغراض البحث وفقاً للتعليمات الإدارية.

يقدم تقرير نظام إدارة الجودة معلومات من الإدارة عن البنية التحتية الموجودة لديها لضمان أن الحد الأدنى لمجموعة الوثائق المشار إليه في القاعدة 34 على الأقل متوفراً، ويمكن النفاذ إليه، ومرتباً ومحتفظاً به على نحو سليم لأغراض البحث والفحص بموجب الفقرة 15.21"4" من المبادئ التوجيهية.

معلومات أخرى خلاف تقرير نظام إدارة الجودة (اختيارية):

يتيح المعهد الوطني للفاحصين إمكانية النفاذ إلى قواعد بيانات داخلية وخارجية. وتشمل هذه القواعد منصات إلكترونية مجانية مثل Espacenet، وGoogle Patents، وقاعدة البيانات الخاصة بالمعهد الوطني، وركن البراءات. وجرى كذلك توقيع عقود للنفاذ إلى منصات مدفوعة متنوعة، مثل STN (المزودة بوحدة بحث في قوائم التسلسل)، وDerwent Innovation (المعروفة سابقاً باسم Thomson Innovation، وProQuest Dialog، التي تُتيح النفاذ إلى أكثر من 200 قاعدة بيانات تُغطي جميع المجالات التقنية. ومنذ عام 2015، أصبح النفاذ الكامل مُتاحاً إلى قاعدة البيانات EPOQUE Net. وسيتوقف النفاذ إلى منصة EPOQUE في 31 ديسمبر 2025، وسيُستعاض عنها بمنصة البحث القائمة على أداة ANSERA. ولذلك، تلقى فاحصو المعهدة الوطني تدريباً للتعرّف على هذا النظام الجديد. وعقد المعهد الوطني والمكتب الأوروبي للبراءات اجتماعات لاستكشاف أنسب الآليات ووضعها من أجل ضمان الاستخدام الأمثل والفعّال لهذه الأداة الجديدة في المستقبل. وإضافةً إلى ذلك، وبموجب اتفاقية مع الوكالة الوطنية للبحث والتطوير، يُتاح للمعهد الوطني النفاذ إلى النصوص الكاملة لما يقارب 5,000 مجلة علمية وتقنية بنسق إلكترونية ضمن 99 تخصصاً، وذلك من خلال مكتبة المعلومات العلمية الإلكترونية ((BEIC، التي توفر النفاذ إلى مصادر مثل Oxford University Press وElsevier وAmerican Chemical Society وAnnual Reviews وNature وSpringer و Science Magazine وWiley. وقد تجاوزت تكلفة هذه المنصة 12 مليون دولار أمريكي في عام 2024.

ويبحث المعهد الوطني باستمرار في قواعد البيانات الأخرى التي يمكن أن تعزّز قدرات البحث لديه.

4.2 - إدارة الجودة

القاعدتان 1.36"4" و1.63"4": يجب أن يكون لدى المكتب الوطني أو المنظمة الحكومية الدولية نظام لإدارة الجودة وترتيبات داخلية للمراجعة وفقاً لقواعد البحث الدولي المشتركة.

يقدم تقرير نظام إدارة الجودة معلومات من الإدارة عن نظام إدارة الجودة الموجود لديها بموجب الفصل 21 من المبادئ التوجيهية ويتضمن الإبلاغ بموجب الفقرة 09.21 عن ترتيبات المراجعة الداخلية الموضحة بمزيد من التفصيل في الفقرات من 27.21 إلى 30.21 من المبادئ التوجيهية.

معلومات أخرى خلاف تقرير نظام إدارة الجودة (اختيارية):

يتسق نظام إدارة الجودة في المعهد الوطني مع المتطلبات المنصوص عليها في الفصل الحادي والعشرين من المبادئ التوجيهية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات الخاصة بالبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وهو متطور بدرجة جيدة ويخضع لتحسين مستمر. ويوجد لدينا شهادة ISO 9001:2015 لجميع عمليات المرحلة الدولية لمعاهدة البراءات في المعهد الوطني، أي دورنا كمكتب تسلم طلبات وإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. وهذا يضمن التزامنا بتقديم أعلى معايير الجودة للمستخدمين الذين يعتمدون على خدمات معاهدة البراءات التي يقدمها المعهد الوطني.

3- نطاق التشغيل

(أ) نطاق التشغيل الحالي

ترد قائمة بمكاتب تسلم الطلبات التي يختص المكتب أو المنظمة الحكومية الدولية بالنظر في طلباتها بوصفه إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي، واللغة (اللغات) التي تُقدم بها الخدمات وغير ذلك من التفاصيل المتعلقة بنطاق التشغيل في *دليل مودع الطلب بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات* المتاح من خلال الرابطين التاليين:

https://pctlegal.wipo.int/eGuide/view-doc.xhtml?doc-code=CL&doc-lang=en#ISA؛ و
https://pctlegal.wipo.int/eGuide/view-doc.xhtml?doc-code=CL&doc-lang=en#IPEA.

(ب) التغييرات المخطط لها بشأن نطاق تشغيل الإدارة، مثل مكاتب تسلم الطلبات التي تختص الإدارة بالنظر في طلباتها واللغات المتاحة (إن وجدت):

لا يتوخى المعهد الوطني إجراء أي تغييرات في هذا الشأن. وكإدارة دولية لمعاهدة البراءات، يعمل المعهد الوطني باللغتين الإسبانية والإنكليزية فقط بالنسبة إلى مودعي الطلبات من الدول المتعاقدة في اتفاقية معاهدة البراءات في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وفي الوقت الراهن، عيّن 14 بلداً المعهد الوطني باعتباره إدارة البحث الدولي/إدارة الفحص التمهيدي الدولي المتخصصة لمودعي الطلبات لديها، وهذه البلدان هي: البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، غواتيمالا، المكسيك، بنما، بيرو، ترينيداد وتوباغو، أوروغواي.

4- معلومات أخرى

أية معلومات إضافية تتعلق بتمديد التعيين كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي:

الإعلان عن المصالح

لقد ساهم إنشاء المعهد الوطني في عام 2009 والعمل الذي تم تنفيذه منذ ذلك الحين في الوصول إلى مرحلة جديدة في تحويل نظام الملكية الفكرية في شيلي. وقد أصبح المعهد الوطني يتسم بالحداثة والكفاءة، ويمكنه تقديم خدمات جيدة وكذلك التفاعل بفعالية مع نظام الملكية الفكرية الدولي ككل.

ويؤمن المعهد الوطني إيماناً راسخاً بأن نظام الملكية الفكرية الدولي له دور أساسي في تعزيز الابتكار وريادة الأعمال. وتؤدي معاهدة البراءات دوراً محورياً في هذا الصدد، ويشكل تنفيذها أولوية استراتيجية في مؤسستنا منذ أن دخلت حيز التنفيذ في شيلي.

وترى حكومة شيلي أن معاهدة البراءات تنطوي على إمكانيات حقيقية وملموسة لتفاعل البلدان الأعضاء وإسهامهم بفعالية في نظام المعاهدة، وجعله أكثر جاذبية ويسراً لجميع المستخدمين. وترى الحكومة أن تمديد تعيين المعهد الوطني كإدارة للبحث الدولي/إدارة للفحص التمهيدي الدولي سيمكنه من مواصلة دعم تطوير النظام في المنطقة وتشجيع تقديم طلبات معاهدة البراءات في أمريكا اللاتينية، حيث لا يتجاوز إجمالي عدد الطلبات 1,000 طلب سنوياً.

ويرى المعهد الوطني، بصفته إدارة بحث دولي/إدارة فحص تمهيدي دولي يعمل باللغة بالإسبانية، أنه يعود بالنفع على بلدان أمريكا اللاتينية التي لم تنضم بعد إلى معاهدة البراءات أو التي تفكّر في الانضمام إليها. ويشارك المعهد الوطني بفعالية في جميع مجالات نظام معاهدة البراءات، ممّا يتيح له تبادل خبراته ودعم البلدان التي تنفذ المعاهدة أو ترغب في الانضمام إليها. ومن المؤكد أن وجود إدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي تعمل باللغة الإسبانية في المنطقة ويمكنها الاضطلاع بعمليات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي سيعود بالفائدة على النظام برمته. ومن الأمثلة على ذلك المساعدة التقنية التي قدمها المعهد الوطني لأوروغواي، التي انضمت مؤخراً إلى معاهدة البراءات، في سياق تنفيذ المعاهدة.

وفي إطار استراتيجية ترمي إلى تعزيز استخدام النظام ككل، ترى الحكومة أن دور المعهد الوطني كإدارة بحث دولي/إدارة فحص تمهيدي دولي في أمريكا اللاتينية يساعد على تجنّب أي تأخيرات محتملة في معالجة الطلبات الدولية لمعاهدة البراءات، نظراً إلى أن بعض المكاتب مثقلة بأعباء العمل. ونرى كذلك أن هناك حاجة إلى توزيع موارد البحث على مختلف أنحاء العالم من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل لها.

ونظراً إلى اهتمام شيلي بتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، وأهمية نظام البراءات الدولي في تحقيق هذا الهدف، نرى ان هناك ضرورة في تمديد تعيين المعهد الوطني كإدارة بحث دولي/إدارة فحص تمهيدي دولي. ويستوفي المعهد الوطني المتطلبات التقنية اللازمة لتقديم خدمات البحث والفحص لمواطني شيلي ومودعي الطلبات من الدول الأعضاء الأخرى في المعاهدة، ممّا يشجع على استخدام المعاهدة في المنطقة ويُعززه.

وعلاوة على ذلك، حقق المعهد العديد من المزايا لمستخدميه بصفته إدارة بحث دولي/إدارة فحص تمهيدي دولي. وقد أقرت حكومة شيلي بهذه الحقيقة، إذ منحته الجائزة الوطنية للتميّز في الخدمة العامة ثلاث مرات، واعترفت به كمؤسسة من أفضل ثلاث مؤسسات عامة في البلاد. وتُمنح هذه الجائزة للمؤسسات الوطنية التي تعزّز جودة حياة مستخدميها بشكل ملحوظ، على سبيل المثال، من خلال رفع مستوى الوعي بنظام الملكية الفكرية ومزايا تقديم طلبات البراءات في الخارج. وفي الواقع، منذ أن بدأ المعهد الوطني العمل كإدارة دولية بناءً على معاهدة البراءات، ارتفع معدل تقديم الطلبات الدولية بشكل عام في المنطقة. وقد طلب العديد من مودعي

الطلبات الذين لم يكونوا على دراية بنظام الملكية الفكرية معلومات عن طريقة عمل المعاهدة، ممّا أدى إلى دخول مشاركين جدد إلى النظام ممّن يتطلعون إلى استخدام معاهدة البراءات كجزء من استراتيجياتهم المتعلقة بمنح البراءات.

عمل المعهد الوطني كإدارة للبحث الدولي/إدارة للفحص الدولي التمهيدي

يعمل المعهد الوطني كإدارة دولية بموجب معاهدة البراءات منذ 22 أكتوبر 2014. وفي عام 2024، احتفل المعهد الوطني بالذكرى السنوية العاشرة لكونه إدارة للبحث الدولي/إدارة للفحص التمهيدي الدولي، ممّا عزز مكانته كأكثر إدارات معاهدة البراءات استخداماً باللغة الإسبانية في أمريكا اللاتينية. وخلال كل هذه السنوات، شهدنا نمواً مطرداً في طلبات معاهدة البراءات، ليس فقط من مودعي الطلبات الشيليين، بل كذلك من مختلف أنحاء المنطقة، بما في ذلك المكسيك وكولومبيا وبيرو وإكوادور وكوستاريكا.

وبين عامي 2014 و2024، تم تعيين المعهد الوطني كجهة مستقلة في 2,809 طلبات، وأصدر 2,449 تقرير بحث ورأياً كتابياً. وفي عام 2024، جرى تعيينه في 293 طلباً. وعُين كإدارة للفحص التمهيدي الدولي في 96 طلباً خلال الفترة نفسها، 11 طلباً منها قُدّمت في عام 2024.

وفي الاجتماع الأخير للإدارات الدولية لمعاهدة البراءات، الذي عُقد في أكتوبر 2025، حظي المعهد الوطني بالتقدير كإحدى إدارات البحث الدولي/إدارات الفحص التمهيدي الدولي التي حققت التزاماً تاماً بالمواعيد النهائية فيما يخص إصدار تقارير البحث والآراء الكتابية والفحوصات التمهيدية الدولية. ويُعدّ الالتزام بمواعيد معاهدة البراءات وتقديم التقارير في الوقت المناسب للمستخدمين سمةً بارزةً لإدارة المعهد بصفته إدارة دوليةً لمعاهدة البراءات.

وكإدارة دوليةً لمعاهدة البراءات، يحظى عمل المعهد بتقدير كبير من مودعي الطلبات من شيلي والمنطقة ككل. ويبرز ذلك في استطلاعات استقصاءات رضا العملاء التي تُجرى لكل طلبٍ يُعالجه المعهد الوطني بصفته إدارة للفحص الدولي، وفي الاجتماعات السنوية مع المستخدمين الرئيسيين، وفي الاجتماعات مع العديد من مودعي الطلبات الذين قدموا أكثر من طلب، واختاروا المعهد الوطني كإدارة الفحص الدولي الخاصة بهم. ويُشير كل ذلك إلى ثقتهم بجودة عملنا وتقديرهم لكفاءتنا.

[نهاية المرفق والوثيقة]